المعقدة، وان الجمعية العامة للامم المتحدة تقوم بالفعل، في الفترة ذاتها، بمناقشة هذه القضية، فلماذا التكرار؟

تجاهل الشعار الاساسي للمؤتمر

هذه التبريرات تتجاهل عمدا ان القرارات الفلسطينية في المؤتمر لم تكن تتجاوز اطار شعاره العام: «**المساواة والتنمية والسلم**»، وان كان بتفسير اكثر عمومية من التفسير الضيق الافق الذي قدمته الوفود الغربية، فضلا عن انها تتجاهل ان تلك القرارات تتعلق مباشرة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الفلسطينية كما جاء في التقرير الخاص الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لدول غرب آسيا.

النتيجة الاساسية للتوجه الصهيوني – الغربي هذا تبدت في ان القضية الفلسطينية طغت بالفعل على المؤتمر بكامله. اما قضايا حركات التحرر العالمية الاخرى والشعوب التي تعاني من تعسف الانظمة الفاشية، فكانت دائما في الظل مقارنة بالقضية الفلسطينية، الى جانب دفع بعض المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المباشرة لنساء العالم الثالث الى خلفية الصورة. من جهة اخرى، فإن وفودا عديدة شعرت بثقل الضغوطات الاقتصادية التي مارستها الدول الغربية في مقابل الموضوع الفلسطيني. كل هذا كان بهدف خلق فجوة – نفسية على الاقل – في صفوف مجموعة العالم الثالث، وتصوير القضية الفلسطينية بأنها عبء وان الدول الغربية تحصد مكاسبها، في حين تدفع بقية دول العالم الثالث ثمنها. الوفد الفلسطيني لم يكن بطبيعة الحال مسؤولا عن الاستياء الذي ساد. ولا شك في انه نجح، الى درجة ما، في احباط الخطة الغربية هذه مع عدد من الدول الافريقية، وذلك حين عمل على ربط النضال ضد الصهيونية مباشرة بنضال حركات التحرر ضد نظام جنوب افريقيا العنصري.

والقرارات الفلسطينية كانت متعددة، الا ان الضجة الاعلامية تركزت على قرارين: اولهما ينص على ان يتم انفاق المعونات التي تقدمها مؤسسات هيئة الامم المتحدة الى المرأة الفلسطينية عبر (عدِّلت لاحقا الى بالتشاور مع) منظمة التحرير الفلسطينية؛ ثانيهما مشروع القرار التالي نصه:

«بدون سلام واستقرار لا يمكن ان يكون هناك تنمية. السلم اذن شرط ضروري مبدئي للتنمية. السلام ايضا لا يمكن ان يكون دائما دون تنمية ودون القضاء على عدم المساواة والتمييز على كل المستويات. ان المساواة في المساهمة بتطوير العلاقات الصديقة والتعاون بين الدول ستساهم في تعزيز السلام وفي تطوير النساء انفسهن وفي المساواة بالحقوق على كل المستويات وفي كل مجالات الحياة، بالاضافة الى مساهمتها في النضال للقضاء على الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية والعنصرية والتمييز العنصري والابارثيد والهيمنة والاحتلال الاجنبي والسيطرة والاضطهاد، بالاضافة الى الاحترام التام لكرامة الشعوب وحقها بتقرير المصير والاستقلال بدون تدخل اجنبي او تدخل، ولتعزيز الضمانات للحريات الاساسية وحقوق الانسان».

ولم تر الوفود الغربية في المؤتمر سوى كلمة «الصهيونية» الواردة في القرار اعلاه. حتى ان اربعة منها (وفود اسرائيل واميركا واستراليا وكندا) استخدمت هذه الكلمة حجة لعدم موافقتها على برنامج العمل بكامله، وهو البرنامج الذي عملت مختلف منظمات الامم المتحدة على صياغته خلال السنوات المنصرمة، والذي عمل المؤتمر على مناقشته خلال ١٧ يوما. اما بقية الدول الغربية فحجبت اصواتها، في حين منحته ٩٤ دولة موافقتها.

الاعلام الدانماركي، ايضا، لم يكن اقوى نظرا. فصبيحة اليوم التالي لانتهاء المؤتمر كان عنوان كبرى صحف الدانمارك: «**مؤتمر الامم المتحدة يقول: اليهود عنصريون**»، وتابعت الحملة مسارها مرتكزة على ان المؤتمر ساوى بين الصهيونية والعنصرية. وبغض النظر عن صحة هذه المساواة او عدمها، فإن احدا – عدا صحيفة الحزب الشيوعي – لم يكلف نفسه عناء قراءة نص القرار المتخذ.